بسم الله الرحمن الرحيم

شرح رسالة أبي داود 3

**موازنة بَينه وَبَين كتب ابْن الْمُبَارك ووكيع وَمَالك وَحَمَّاد**

**وَهَذِه الْأَحَادِيث لَيْسَ مِنْهَا فِي كتاب ابْن الْمُبَارك وَلَا كتاب وَكِيع إِلَّا الشَّيْء الْيَسِير وعامته فِي كتاب هَؤُلَاءِ مَرَاسِيل**

**وَفِي كتاب السّنَن من موطأ مَالك بن أنس شَيْء صَالح وَكَذَلِكَ من مصنفات حَمَّاد بن سَلمَة وَعبد الرَّزَّاق**

**وَلَيْسَ ثلث هَذِه الْكتب فِيمَا أَحْسبهُ فِي كتب جَمِيعهم أَعنِي مصنفات مَالك بن أنس وَحَمَّاد بن سَلمَة وَعبد الرَّزَّاق**

**جمعه السّنَن واستقصاؤه**

**وَقد ألفته نسقا على مَا وَقع عِنْدِي فَإِن ذكر لَك عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم سنه لَيْسَ مِمَّا خرجته فَاعْلَم أَنه حَدِيث واه إِلَّا أَن يكون فِي كتابي من طَرِيق آخر فَإِنِّي لم أخرج الطّرق لِأَنَّهُ يكبر على المتعلم**

**وَلَا أعرف أحدا جمع على الِاسْتِقْصَاء غَيْرِي وَكَانَ الْحسن بن عَليّ الْخلال قد جمع مِنْهُ قدر تِسْعمائَة حَدِيث وَذكر أَن ابْن الْمُبَارك قَالَ السّنَن عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم نَحْو تِسْعمائَة حَدِيث فَقيل لَهُ إِن أَبَا يُوسُف قَالَ هِيَ ألف وَمِائَة قَالَ ابْن الْمُبَارك أَبُو يُوسُف يَأْخُذ بِتِلْكَ الهنات من هُنَا وَهنا نَحْو الْأَحَادِيث الضعيفة**

**يبين مَا فِيهِ وَهن شَدِيد**

**وَمَا كَانَ فِي كتابي من حَدِيث فِيهِ وَهن شَدِيد فقد بَينته وَمِنْه مَالا يَصح سَنَده**

**الْمَسْكُوت عَنهُ صَالح**

**مَا لم أذكر فِيهِ شَيْئا فَهُوَ صَالح وَبَعضهَا أصح من بعض**

**وَهَذَا لَو وَضعه غَيْرِي لَقلت أَنا فِيهِ أَكثر.**

الشرح

**قوله :(وَهَذِه الْأَحَادِيث لَيْسَ مِنْهَا فِي كتاب ابْن الْمُبَارك وَلَا كتاب وَكِيع إِلَّا الشَّيْء الْيَسِير وعامته فِي كتاب هَؤُلَاءِ مَرَاسِيل)**

**نظرة الإمام أبي داود -رحمه الله- إلى العموم ، في ما يرويه وكيع، وابن المبارك فكتاب أبي داود أعظم مما يروونه -رحمة الله عليهم جميعا لشمول كتابه لأحاديث الأحكام خاصة في كتاب واحد.**

**"وعامته في كتاب هؤلاء مراسيل" عامة ما يروونه في كتبهم مراسيل؛**

**فما المقصود من قوله مراسيل ؟**

**يحتمل كل معاني المرسل:**

1. **المرسل الاصطلاحي (الحديث الدي يرويه التابعي عن الرسول دون ذكر الصحابي) لأنهم في الزمن الذي تقبل فيه المراسيل قبل شرط الشافعي الإمام الشافعي كما أسلفنا ، الذي اشترط لقبول المراسيل شروط، وللإمام أبي داود كتاب خاص في المراسيل، ومطبوع ومتداول عده من أبواب السنن وطبع في كتاب مستقل .**
2. **المرسل على استعمال المتقدمين حيث يطلقون على كل حديث فيه انقطاع مرسل فيقولون على من وقع منه الانقطاع أرسله حتى ولو لم يكن من وقع منه الانقطاع غير التابعي كمالك ومن دونه 000وعليه فالمعلقات والبلاغات والحديث المعضل والمنقطع وكذلك المرسل يدخل من ضمن قوله (**وعامته في كتاب هؤلاء مراسيل**)وهو الأرجح .**

**قوله (**وفي كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس شيء صالح وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق).   
**يعني في قسم أحاديث الأحكام غير قسم الفضائل و المغازي وغبرها من تراجم الكتب والأبواب التي لا علافة لها بالأحكام.**

**"وفي كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس شيء صالح" يعني قدر كافي ومفيد لطالب العلم، لكنه غير كافي فلا يقتصر عليه .**

**كذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق فيها أيضاً أحاديث لا توجد عند غيرهما، لكن مصنف عبد الرزاق أكبر من سنن أبي، فالمطبوع يقع في عشرة مجلدات، والحادي عشر لجامع معمر فيما يرويه عبد الرزاق عنه، أكبر من سنن أبي داود، كيف يقول: ما فيه ولا الثلث؟**

**ذلك أن مصنف عبد الرزاق ومثله مصنف ابن أبي شيبة مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين ، أما الأحاديث المرفوعة فهي أقل.**

**قوله (**وليس ثلث هذه الكتب فيما أحسبه في كتب جميعهم أعني مصنفات مالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبد الرزاق).

**وليس ثلث هذه الكتب" يعني الكتب تراجم الكتب والأبواب الكبيرة التي أودعها في كتابه، مثل كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب ... وتراجم الأبواب المندرجة المتفرعة تحت هذه الكتب ، والتي تصب في النهاية في أحاديث الأحكام ومجموع هذا يقال له سنن ولهذا أسماه السنن.**

**كما أن للتراجم فائدة عظيمة وفيها إشارة إلى فقه المحدث لأنها بمثابة رؤوس المسائل الفقهية التي يستدل بحديث الباب عليها . ويعرف فقه المحدث وأيه من خلال تراجم الأبواب.**

**قوله: "(وقد ألفته نسقاً على ما وقع عندي" يعني ألفه على منهج واحد مطرد وبالغ رحمه الله في تحريره وتنسيقه، تنسيق الأبواب على نسق واحد، تتحد فيها الأبواب فيما بينها على نسق واحد، يتفق فيها و يناسب الباب الأول الثاني والعكس.**

**ومن الملاحظ أن ترتيب الكتب عند أبي داود في السنن مختلف عن ترتيب البخاري ومسلم والنسائي والترمذي، لما فرغوا من العبادات بدأوا بالمعاملات، أما أبو داود فقدم كتاب النكاح على الحج.**

**قوله (فإن ذكر لك عن النبي -صلى الله عليه وسلم- سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديثٌ واه")**

**واه : أي شديد الضعف، وهذا الكلام لا شك أن فيه نظر، ففي الصحيحين أحاديث لا توجد في سنن أبي داود، و هي أعلى درجات الصحيح، ، وفي كتب السنة ودواوينها شيء كثير، ولعل هذا على حد علمه واجتهاده ومبالغته في الجمع. قال الإمام النووي :إن سنن أبي داود لم تستوعب من أحاديث الأحكام ولا معظمها .**

**"فإن ذكر لك عن النبي -صلى الله عليه وسلم- سنة ليست مما خرجته فاعلم أنه حديث واه، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر" يعني قد يوجد في غير كتابي هذا الحديث من طرق، أو في كتب السنة كلها يوردون هذا الحديث كل من طريقه "لكن تجد في كتابي ما يغني عنه مما أخرجه من طريق آخر، فإني لم أخرج الطرق؛ لأنه يكبر على المتعلم" صحيح لو خرج الطرق لهذه الأحاديث الأربعة آلاف وثمانمائة لبلغت، لو افترضنا أن لكل حديث عشر طرق، أو عشرين طريق، في بعضها مائة طريق، وقد تصل إلا مائة ألف طريق، ولا شك أن مثل هذا يكبر حجمه على المتعلم.**

**ولا أعرف أحداً جمع على سبيل طريق الاستقصاء غيري" ولعله يقصد في ذلك أحاديث الأحكام، حيث جمع فيها ما يغني طالب العلم من أحاديث الأحكام. أما إن على العموم فالمسند للإمام أحمد أكثر منه .**

**قوله: "وكان الحسن بن علي الخلال قد جمع منه قدر تسعمائة حديث، وذكر أن ابن المبارك قال: السنن عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحو تسعمائة حديث"**

**أي مجموع وعدد أحاديث الأحكام أنها تسعمائة وفي ذلك نظر فإن أحاديث الأحكام تفوق هذا العدد أضعاف من أوجه:**

* **عدد أحاديث سنن أبي داود أكثر من ذلك بكثير حيث بلغت أربعة آلاف وثمانمائة حديث،.**
* **الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام والتي ويمكن أن يستنبط منها أحكام بما يستغنى بها عن غيرها مثل المنتقى وعمدة الأحكام وبلوغ المرام تحوي أيضا أضعاف هذا العدد.**

**وللإجابة عن ذلك إنه أراد بذلك الأصول التي يستدل بها على غيرها من الأحكام ، ولو على سبيل الإيغال في الدقة "نحو تسعمائة حديث،.**

**"وذكر أن ابن المبارك قال: السنن عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحو تسعمائة حديث" فقيل له: إن أبا يوسف قال: هي ألف ومائة، قال ابن المبارك: أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات" يعني التي فيها كلام لأهل العلم "من هنا ومن هنا نحو الأحاديث الضعيفة" يعني قد يخرج عن دائرة المقبول إلى الأحاديث الضعيفة، وإذا خرج الإنسان عن دائرة القبول وأوغل في ذلك وصلت الأحاديث عنده إلى ألوف مؤلفة، وعلى كل حال هذا على حسب علمه واطلاعه واجتهاده، وهذا من باب الإغراء بكتابه ليفاد منه من قبل طلبة العلم، فيكون له أجر من استفاد منه إلى يوم القيامة.**

**قوله :(وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه مالا يصح سنده)**

**الشرح**

**الضعيف قسمان:**

* **ما ضعفه محتمل قريب يعتبر به، ويستفاد منه في التقوية فإنه لا يبين ضعفه.**
* **ما ضعفه غير محتمل وهو الذي ضعفه شديد ومن صفات هذا النوع من الأحاديث أنه ضعفه شديد في سنده كأن يكون في سند راو متروك أو منكر الحديث أو في المتن لوجود المخالفة والشذوذ والعلة القادحة.**

**والقاعدة التي أشار إليها أن ما فيه شديد يشير إلى ضعفه بأن يبين ضعفه كقوله فيه فلان منكر الحديث أو متروك الحديث ..........إذا كان الضعف في السند . وإذا كان في المتن أشار أيضا بقوله هذا حديث منكر أو معلول.........من الأنواع التي لا يقبل معا متن الحديث.**

**والسؤال : هل وفَّى الإمام أبو داود بجمع ذلك؟**

**الناظر في كتابه يجد أنه يبين أحياناً ويترك أحياناً، ففيه أحاديث ضعفها شديد ما تكلم عليها ، ولذا قال أهل العلم: إن القاعدة التي أشار إليها أعم من أن يكون في الكتاب نفسه، بل قد يشار في الكتاب، ويكون فيما سئل عنه من قبل الآجري أو غيره، وقد يكون البيان في بيان حال راويه الذي يُنقل عن أبي داود في كتب الرجال، أبو داود له أقوال في الرجال، فإذا بين حال راو فكأنه بين حال المروي .**

**كما يفهم من عبارته: أن ما لم يتكلم فيه أن ضعفه ليس بشديد يمكن الاستفادة منه حيث نحتاج إلى مثل هذه الأحاديث في التقوية .**

**قوله ) ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر)**

**الشرح**

**بعد أن وضح أنه يعلق على ما فيه ضعف شديد أشار إلى أن ما سكت عنه فهو " صالح " ، واضطربت عبارات العلماء واختلفت مشاربهم في توضيح هذه العبارة التي ذكرها أبو داود وماذا يريد بكلمة صالح . ونلخص أقوال هؤلاء العلماء في نقطتين :**

* **معنى صالح أي صالح للاحتجاج . وصالح للاحتجاج بمفرده ، ومعناه عندهم أي حينما يُورده يمكن أن يحتج به في ذلك الباب.**
* **أو أنه صالح للاعتبار . بمعنى : أن فيه ضعفاً يسيراً ، ولكنه يصلح لأن يتقوى وينجبر ضعفه بتعدد الطرق .ومعنى الاعتبار يختلف عن المتابعة والشاهد وليس قسيماً لهما بل هو هيئة التوصل إليها ومثل له بنا أخرجه الترمذي في سننه من طريق حماد ابن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً ( أحبب حبيبك هوناً ما) قال الترمذي غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه , أي من وجه يثبت وإلا فقد رواه الحسن ابن دينار عن ابن سيرين والحسن هذا متروك الحديث لا يصلح للمتابعة فالحديث الثاني حديث غير صالح للاعتبار.**

**فهل يا ترى أراد أبو داود هذا المعنى أو ذلك المعنى ، صالح للاحتجاج أم صالح للاعتبار ؟**

**هناك طائفة من العلماء ذهبت إلى أنه يقصد : صالح للاحتجاج ، ولذلك حينما يوردون حديثاً سكت عنه أبو داود في كتابه السنن يقولون : وهذا الحديث أقل أحواله أنه حسن ، لأن أبا داود سكت عنه وهو لا يسكت إلا عن حديث على أقل الأحوال أنه حسن .**

**وهناك طائفة من العلماء يرون أنه يسكت عن الحديث على أنه صالح للاعتبار ، وإلى هذا المذهب ذهب الحافظ ابن حجر رحمه الله .**

**والخلاصة في ذلك : أننا إذا تأملنا تلك الأحاديث التي يوردها أبو داود فنجد فيها فعلاً أنه تكلم عن بعض الأحاديث التي فيها -كما يقول- وهن شديد ، ولعل أقرب الأمثلة على هذا إخراجه لحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهما في صفحة حجاب المرأة : ( وإن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهاذ - وأشار إلى وجهه وكفيه ).**

**وأبو داود -رحمه الله- حينما أخرج هذا الحديث قال : ( هذا حديث مرسل ، خالد بن دريك لم يدرك عائشة ) فبين علة الحديث . فهذا الحديث يصلح أن يكون نموذجاً للأحاديث التي يتكلم عنها أبو داود ويبين ضعفها ووهنها .**

**أما الأحاديث التي سكت عنها وهي ضعيفة ، فهي كثيرة في كتابه السنن ، وهذا يدفعنا إلى توجيه عبارته على أنه يقصد بصالح ، أنه صالح للاعتبار لا صالح للاحتجاج على ما وضحنا من معنى الاعتبار**

**اللهم إلا أن يكون كلام أبي داود يمكن أن يفسر تفسيراً آخر ، وهو أنه على قاعدة شيخه الإمام أحمد ، وهو أنه إذا لم يجد في الباب شيئاً سوى ذلك الحديث الضعيف ، فالحديث الضعيف أحب إليه من آراء الرجال ، وهو مقدم عنده على آراء الرجال ، فبناءً على هذا يمكن أن يوجه الكلام ، ولكن الغريب أننا نجد في الباب أحاديث غير هذا الحديث الضعيف ، ومع ذلك يورده أبو داود ويسكت عنه ، فهذا يعكرّ على مثل هذا التوجيه .**

**وعلبه ف (المسكوت عنها) الغالب أنها أحاديث صحيحة ، بل كثير منها مخرج في الصحيحين أو في أحدهما ، وهذه لا ينص عليها أبو داود أنها أحاديث صحيحة ولا يتكلم عنها ، بل يسكت .**

**وهناك أحاديث فيها ضعف ، ويسكت عنها أبو داود ، ولكن ضعفها ضعف محتمل يصلح لأن يكون صالحاً في الشواهد والمتابعات .**

**وكذلك أيضاً نجده سكت عن أحاديث فيها نكارة ، وفيها وهن أو ضعف شديد ، ونذكر لذلك حديثاً كمثال لما نحن بصدده من الأحاديث التي فيها نكارة ، وذلك : ما أخرجه في كتاب الأدب من طريق سلم بن قتيبة عن داود بن أبي صالح عن نافع عن ابن عمرا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( نهى أن يمشي الرجل بين المرأتين) .**

**هذا الحديث نجد أن العلماء حكموا عليه بالنكارة ، وذلك لأن فيه داود بن أبي صالح هذا وهو منكر الحديث ، فهذا يحرم ما ذكره أبو داود .**

**ولكن هل هذه الأحاديث التي سَكت عنها أبو داود ـ وفيها وَهن شَديد ولم يُبينها ـ كثيرة ؟**

**الجواب : لا ، إنما هي أحاديث قليلة ، ولعلّ النادر لا حكم له ولا يقاس عليه .**

**والله أعلم**